عضو أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة

أساليب ومناهج البحث العلمي

في العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية

الأستاذ الدكتور

محمود خلف

جامعة البلقاء التطبيقية– الأردن

مجلة الثقافة والتنمية   العدد الثامن والخمسون (٥٨)   يوليو ٢٠١٢م

المقدمة

ترتبط غالبية العلوم المتفرعة من العلوم الاجتماعية بالدولة، مكاناً وإنساناً وزماناً، أو بمدى تفاعل العنصرين الأول والثاني مع بيئتهما لينتجا الزمان، وكل ما يتفرع عن هذه العناصر الثلاثة من "علوم" مختلفة، وبما يتماشى مع موضوع الدراسة، أي الدراسات الدولية، التي يقف الباحث أمامها حائراً نظراً لترابطها وتكاملها مع بعضها البعض، أي لا يمكن وجود إحداها دون الأخرى رغم محاولة إظهار استقلاليتها عن بعضها، الأمر الذي أدى إلى ظهور تخصصات أكاديمية جديدة، والبحث عن منهجيات مختلفة لدراستها وتدعيم استقلاليتها، وقد ارتبطت بمكان وزمان الباحث، وخضعت لميوله الشخصية والفكرية وحتى العلمية، إن لم نقل مصلحته الشخصية ودوافعه الذاتية.

وخير مثال على ذلك ارتباط باحثي ألمانيا منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، بالتطلعات التوسعية لسياسي بلادهم (المجال)، أو ارتباط باحثي الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم بسياسة القوة والهيمنة والعالمية لبلادهم، فغالبيتهم بالإضافة لكونهم أساتذة جامعيين، هم أعضاء مراكز بحوث علمية، ومستشارون في الأجهزة الرئيسية صانعة القرار، أو مستشارون وباحثون في مؤسسات وطنية: البعض منها هدفه الكسب المادي، كالشركات الوطنية العملاقة أو المتعددة الجنسيات، والبعض الآخر لا تهدف للكسب المادي المنظور: كقوى الضغط (القوى الخفية) أو بعض المنظمات الدولية غير الحكومية.

الأمر الذي أثرى هذه "العلوم" من جهة وحط من قدرها وقيمتها من جهة أخرى، ودفع بالتالي لظهور مجموعة كبيرة من التخصصات المختلفة، أدت اجتهادات باحثيها ومتخصصيها لظهور قدر من الأدوات البحثية والأساليب والطرق (المدارس) المختلفة، أفرزت بتكرارها مجموعة من المناهج

"العلمية" المختلفة استخدمت للوصول لمجموعة "نظريات" أو "فرضيات" أو "مقتربات" أو "تعميمات" أو "مفاهيم" لمختلف فروع العلوم الاجتماعية، والتي تكللت في منتصف السبعينات من القرن العشرين بمصطلح "منهجي" جديد طغي على الأوساط الأكاديمية الانجلوسكسونية في الثمانينات من القرن الماضي وهو "البرديغم" (١) أو "النموذج الإرشادي" الذي ما يزال حتى اليوم يشوبه الكثير من الغموض إن لم يكن قد زال.

ونظراً لتلقي بعض أكاديميي وباحثي المشرق العربي دراساتهم العليا في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتبعيتهم فكريا للمدارس الانجلوسكسونية المتضاربة، فقد انعكس هذا "التضارب" عليهم، ودفع البعض منهم للتباهي بتبعيته لمدرسة ما ضد أخرى، ومحاولة تلقينها لطلبته وكأنها (زاوية دينية)، الأمر الذي أربك الباحث المبتدئ الذي لم يغادر بلاده، وجعله متردداً وقلقاً يبحث عن جواب لسؤاله المشروع الذي يتردد في ذهنه ويقلقه ألا وهو: ما العمل؟

أولاً: هدف الدراسة:

استناداً لما تقدم وأمام التساؤل المشروع المطروح، ما العمل؟ فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التوجه إلى الباحث المبتدئ في مجال الدراسات الدولية وخاصة- العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية-، سواء أكان على أبواب التخرج للحصول على درجة (البكالوريوس) أو الإجازة في إحدى تخصصات العلوم الاجتماعية وخاصة الدولية، أو الطالب الباحث الذي يهيئ نفسه للحصول على درجة (الماجستير) في إحدى هذه التخصصات، وذلك في محاولة لإنارة الطريق أمامه وتوجيهه وجهة صحيحة تخدمه وتنمي لديه القدرات العلمية النظرية والتطبيقية، وتعلمه التحلي بالمقدرة على التفكير من خلال التعبير بطريقة علمية عن معلوماته التي حاز عليها خلال سنوات دراسته، بالإضافة لتجاربه الشخصية المتواضعة، وتدفع به أيضا للابتعاد عن الارتجالية في

التفكير والتسرع، والتقيد بالأمانة العلمية، وتبعده عن الارتباك والتردد، وتبني شخصيته الذاتية، واختيار ما يتماشى مع إمكاناته ليستطيع الإبداع مستقبلاً وتقديم ما يخدم مجتمعه بطريقة علمية صحيحة في أبحاثه المستقبلية بشكل عام، وأطروحة الدكتوراه بشكل خاص، التي تتطلب من الباحث أن يكون مؤهلاً لها، لأنه في اعتقاد العديد من الأكاديميين- والباحث منهم- أن بحث التخرج في الإجازة ورسالة الماجستير، ما هي إلا وثيقة مرور وتدريب للطالب الباحث تؤهله لأطروحة الدكتوراه، أو كما يشير البعض أن رسالة الماجستير هي تجميع للمعلومات وأطروحة الدكتوراه هي إضافة جديدة للمعرفة.

ثانياً: دوافع البحث:

الدوافع الرئيسية وراء هذه الدراسة أو "البحث في البحث العلمي" لبعض العلوم الاجتماعية وخاصة الدولية منها، هي التالية:-

(١)وضعية هذه المواد الدولية "غير المستقرة" في غالبية الجامعات العربية.

(٢)طريقة تدريسها؛ ومدى تأثر "قلة" من مدرسيها "بالمدارس" الانجلوسكسونية والانسياق وراءها، أي تأثرهم وارتباطهم الفكري بالبيئة التي تلقوا دراساتهم العليا فيها، وأثرها على ميولهم الفكرية والشخصية ونوعية تخصصاتهم، وعدم مقدرة بعضهم التمييز بين بيئة تلك الدول الأجنبية التي تلقوا علومهم فيها وبيئة بلادهم التي لم يتكيفوا معها بعد؛ ومن جهة أخرى عدم التمييز بين حضارة وثقافة وتاريخ بلادهم التي هي بحق مهد الحضارات وبين تلك البلاد التي تلقوا على مقاعد جامعاتها علمهم ومعرفتهم، الأمر الذي يرتد سلباً على طلبتهم ويؤدي بهم إلى هذا الارتباك والتخوف.

(٣)عدم المقدرة على التمييز بين بيئة الطلبة الجامعيين لتلك البلاد والطلبة الجامعيين في بلدهم الأصلي والخلفيات العلمية لكل منهم، بالإضافة لإمكانات أي منهم الفكرية والمالية والبيئية، أي "البنية التحتية"، إن جاز التعبير، لطلبتهم بالقياس مع طلبة الدول المستقرة التي تلقوا تعليمهم فيها.

(٤)عدم استقرارية الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والدلالة على ذلك، أحداث "الربيع العربي" في بعض البلدان العربية والأزمات المستمرة والتراعات القبلية والطائفية والحدودية في بعض بلدان العالم الثالث، والتي ترتد سلباً على الباحث الذي يحاول استعارة مناهج أكاديمية وضعت خصيصاً لدراسة مجتمعات مستقرة. فالباحث العربي بشكل خاص والعالم الثالث بشكل عام، يصعب عليه دراسة واقع بيئته بسبب كثرة المتغيرات وتقلبها سلباً أو إيجاباً، وكما يقول الكاتب الأردني فهد الفانك(٢):

"إن الواقع العربي لا يكاد يسلم نفسه للتحليل العلمي بسبب كثرة المتغيرات وتقلبها، وفي كثير من الأحيان تمردها على المنطق العلمي نتيجة بعض التصرفات والسياسات المزاجية غير المحسوبة، في حين أن الباحث مضطر لافتراض معقولية صانع القرار العربي".

(٥)عدم وجود كتب في الأساليب والمناهج العلمية في الدراسات الدولية، رغم وجود العشرات منها في المكتبات العامة والخاصة مقتصرة على المنهجيات بشكل عام أو علم الاجتماع وعلم النفس والعلوم الإدارية والمالية بشكل خاص.

(٦)والدافع الأخير لهذه الدراسة هو خدمة الطلبة الباحثين في الدراسات الدولية وتنمية المعرفة البحثية لديهم في الجامعات العربية.

ثالثاً: طبيعة بعض مواد الدراسات الدولية كنموذج إرشادي للباحث المبتدئ:

ستقتصر هذه الدراسة على الأساليب والمناهج المختلفة لعلم العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية، كنموذج يحتذي به لدراسة باقي المواد للدراسات الدولية وخاصة القانون الدولي العام والنظرية العامة للمنظمات الدولية، وقبل ذلك ستتطرق هذه الدراسة لطبيعة هاتين المادتين كنموذج في الوقت الحاضر وبما يتماشى مع عنوان الدراسة.

(١)طبيعة مادة "علم" العلاقات الدولية:

المفهوم الحديث والمستقر حالياً لعلم العلاقات الدولية هو: "العلم الذي يدرس مجمل علاقات أشخاص المجتمع الدولي" أو بكلمات أخرى، العلاقات الاجتماعية لأشخاص المجتمع الدولي سواء أكانت ذات صبغة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية حضارية أو إنسانية أو دينية أو عسكرية وأمنية ... الخ(٣).

وبما أن الدولة هي الشخص القانوني الدولي "الأول والمميز"، فهي بهذه الصفة تكون في مقدمة دراسة باقي أشخاص المجتمع الدولي المعاصر، أي باستطاعة الباحث الاعتماد على بعض المناهج التي درست الدولة وتطبيقها عليهم.

والفقه الدولي الحالي يشير بما لا يدع مجالا للاجتهاد إلى تمتع الدولة بالشخصية القانونية الدولية سواء أكانت صغيرة أم متوسطة أو كبرى أم عظمى، أما علم العلاقات الدولية فيبحث عن عناصر الفعالية للدولة أو باقي الأشخاص الدوليين، أي عن الأدوار (الوظائف) الخاصة بهم التي هي محور دراسة هذه المادة.

والفعالية هنا تعني السلوك، والسلوك هو الممارسة القائمة على مجموعة من العناصر الفرعية تجمعها المصلحة الوطنية لدى البعض، والأمن الوطني (القومي) لدى البعض الآخر، والمدعومة بالقوة، والقوة معدومة لدى البعض ونسبية لدى البعض الآخر.

والدولة هي بالفطرة (وحدة سلوكية) تمارس علاقاتها الدولية اليومية مع محيطها الضيق (جهويا وإقليميا) ومحيطها الواسع (قاريا وعالميا)، وذلك عبر علاقات ثنائية أو جماعية (متعددة الأطراف)، ودافعها الرئيسي المصلحة الوطنية، وموجهها قوي عميقة مؤثرة في هذا السلوك، منها: الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والثروات الطبيعية والتقنية والعسكرية والدبلوماسية، بالإضافة لشخصية صانع القرار أو قوى خارجية مؤثرة الخ، وفي داخل كل عامل من هذه القوى مجموعة من العناصر مترابطة بعضها وطني والآخر دولي، تؤدي جميعها لطريقين لا ثالث لهما هما: الصراع أو التعاون، ولكل منهما أدواته التنفيذية: فالعسكري للصراع والدبلوماسي للتعاون، على الرغم من ظهور رجحان كفة الأداة الثانية وخاصة بعد انهيار الثنائية القطبية مباشرة والتحول إلى الأحادية القطبية التي كانت السبب الرئيسي الذي أدى إلى تغير مفهوم (المجال) من التوسع بواسطة العسكري إلى التوسع بواسطة الدبلوماسي (بمفهومه الواسع)، إلا أنها عادت مع مطلع القرن الواحد والعشرين لاستخدام القوة العسكرية إلى جانب القوة الدبلوماسية كلما دعت الضرورة وتأثرت مصالحها سلباً، مثال التدخل في (أفغانستان والعراق وليبيا .. الخ).

(٢)طبيعة مواد الدراسات الدبلوماسية:

المفهوم الحديث للدبلوماسية هو "أن الدبلوماسية هي أداة وأسلوب تسيير وتنفيذ العلاقات الدولية لأشخاص المجتمع الدولي لدى بعضهم البعض وبما يتماشى مع مصالحهم"، مفهوم يدل على أن المجتمع الدولي لم تعد الدولة شخصه الوحيد بل ظهر أشخاص دوليون آخرون إلى جانبها، تفوق

فعالية البعض منهم فعالية عشرات الدول، وبالتالي فإن الدبلوماسية زال مفهومها الضيق (بأنها حكراً على الدول) وحل مكانه المفهوم الواسع الشامل لجميع الأشخاص الدوليين.

فالدبلوماسية هي أداة صداقة وتعاون وتبادل مصالح، دفعت بالدول من جهة إلى تأسيس معاهد دبلوماسية لتخريج كوادر مختارة ومدربة ومحترفة، كما دفعت بباقي أشخاص المجتمع الدولي للحذو حذو الدول والاستعانة بكوادر متعلمة ومؤهلة من خريجي كليات الإدارة والإعلام والعلاقات العامة وتأهيلهم بعقد دورات متقدمة وتدريب مستمر.

ومع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات وأثرها الكبير بإحداث تغيير نوعي وكمي في وسائل وأدوات العلاقات الدولية وأداتها التنفيذية الدبلوماسية، وأكسبت الكوادر البشرية المنفذة مزيداً من العلم والتأهيل وإعادة التأهيل بهدف مسايرة كل ما هو جديد ومتطور. ولمسايرة هذا التطور قامت الكثير من الجامعات في العالم لطرح تخصصات جديدة على مستوى البكالوريوس وبرامج الماجستير تحت تسمية- العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية-، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من الطلبة للالتحاق بهذا التخصص وأصبح واجباً على هذه الجامعات البحث عن أساتذة مهرة لتدريس مواد هذه البرامج، وكما هو معروف ما زالت أساليب ومناهج دراسة هذه التخصصات غير واضحة المعالم وتخضع لوجهات نظر مختلفة ومتخبطة وغير صحيحة.

وعليه، فالدراسات الدبلوماسية تفرض أساليبها ومناهجها العلمية في البحث، بقصد الوصول الأمثل إلى نتائج صحيحة، فهذه الدراسات تسير كالعلوم الأخرى ضمن خطة محددة سواء في تحديد مشكلة البحث ووضع الفرضيات (إن وجدت)، وطرح التساؤلات المطلوبة وتجميع المعلومات ذات العلاقة وتحليلها وتفسيرها ومقارنتها وصولا إلى استخلاص النتائج منها. أخذا بالاعتبار أن الدبلوماسية تاريخ وقانون ووظيفة، وبالتالي فإن مناهجها واضحة ومفروضة على

الباحث وهي: المنهج التاريخي، والمنهج القانوني لتحليل وتفسير النصوص القانونية الضابطة للعمل الدبلوماسي، والمنهج الوظيفي لمتابعة قيام الدبلوماسي بمهامه على خير وجه.

رابعاً: توجيهات للباحث المبتدئ وتحديد المفاهيم والمصطلحات:

بناء على ما سبق، وقبل عرض الأساليب والمناهج المختلفة للعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية، فإن هذه الدراسة تتوجه للطلبة الباحثين المبتدئين بالقول: إنه نظراً لتعدد المدارس الفكرية لدراسة هاتين المادتين (النموذج) بشكل خاص وباقي مواد العلوم الاجتماعية الدولية بشكل عام، وعلى الرغم من أن ذلك شيء طبيعي وإيجابي، إلا أنه قد ينعكس سلباً على الباحث المبتدئ ويؤدي إلى إرباكه.

وقد يعتقد الباحث المبتدئ أن له مطلق الحرية لاختيار منهج أو منهجيات بحثه حال اختياره لعنوان موضوع بحثه، إلا أن ذلك بعيد عن الصحة. والحقيقة أن نوع وطبيعة موضوع البحث هي التي تفرض على الباحث المنهجية، وشيء طبيعي أن لكل منهج شروط وأساليب ومتطلبات وقدرات محدودة في البحث.

وعليه يجب على الباحث التقيد بالموضوعية والبعد عن الشخصانية أو التحيز الشخصي والعاطفي، وأن يلتزم الحياد في بحثه، رغم وجود آراء شخصية فكرية له، ورغم وجود أساليب مختلفة للبحث تختص بمجموعة من الطرق والأدوات التي تساعد الباحث على تحقيق أهداف البحث في العلوم الاجتماعية(٤)، إلا أنها ليست ثابتة بل متغيرة، وليست جميعها مناهج بل أن بعضها أساليب وأدوات لمناهج، والبعض الآخر "مقتربات" أو "فرضيات" أو "نظريات" لها مناهجها وأساليبها في البحث وتسمى خطأ منهجيات للبحث(٥)، وكأمثلة استدلالية سيتم الاكتفاء بإيراد بعضاً منها:

(٤- ١) **المنهج المقارن:**

يمكن القول أن مطلع القرن التاسع عشر، عندما هيمنت "المدارس العلمية" التي كانت تستخدم منهج "التجربة" على العلوم التطبيقية، كان بداية ولادة علم الاجتماع الحديث والسلالات البشرية (الانتولوجيا)، الأمر الذي دفع بمفكري هذه التخصصات الأوروبية الجديدة، التوجه لاستعارة هذا المنهج التجريبي، حيث واجهتهم صعوبات في تطبيقه، وذلك لاختلاف العلوم التطبيقية عن العلوم الاجتماعية.

ولتفادي هذا القصور بالتجربة، طرحوا المنهج المقارن كبديل، حيث وصفه دوركهايم (Emil DURKHEIM) بأنه نوع من التجريب غير المباشر، إلا أن رائد علم الاجتماع الأوروبي- الفرنسي- أوغست كومت(٦) (August COMTE) طعن به لعدم كفايته وقال "إن على عالم الاجتماع استخدام هذا الأسلوب ضمن نطاق المنهج التاريخي وتسميته بالمنهج التاريخي المقارن"(٧).

وبالفعل لا يوجد منهج لأي تخصص يسعى للكمال إلا ويحتاج للمقارنة بين الظواهر الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية في عدة مجتمعات داخل الدولة أو المجتمعات الدولية، وحتى من الناحية القانونية فلابد من المقارنة بين مختلف القوانين الوطنية أو الدولية، وذلك لتبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها بهدف التوصل إلى أفضل النتائج لهذه الدراسات (٧- أ). وعليه فالمقارنة بطبيعتها أداة لابد منها للباحث فهي تخدم جميع المناهج للوصول إلى الاستنتاجات الصحيحة.

(٤- ٢) **المنهج الوصفي:**

تشير المراجع التقليدية التي أوردت هذا "المنهج" إلى أنه يقتصر على المجالات الإنسانية وخاصة التربية وعلم النفس، وكما يقول فان دالين(٨) (Van DALEN) فإن الدراسات الوصفية، تهتم في المقام الأول بالدراسات المسحية، مثل: المسح المدرسي والاجتماعي وتحليل العمل ومسح الرأي العام.. الخ، وذلك لوصف الباحث لحالة ما أو ظاهرة ما.

ومن أجل ذلك يعمد الباحث كخطوة أولى إلى جمع أوصاف ومعلومات دقيقة عن الحالة المزمع دراستها، ولا يقتصر الأسلوب الوصفي على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها، بل لابد من تصنيفها والتعبير عنها كماً وكيفاً واستخراج الاستنتاجات والتعميم ثم التنبؤ.

وتعضيداً لذلك يشير ذوقان الهنداوي وآخرون للموضوع تحت عنوان "البحث الوصفي" ويستخدم مؤلفوه لتفسيره في المتن "الأسلوب الوصفي" وليس المنهج الوصفي، كما استخدمه التربوي فان دالين(٩).

وتعضيداً من الباحث لذلك، فكل المناهج لابد وأن تستخدم الوصف لما تم جمعه من معلومات وبيانات بعد تصنيفها وتنظيمها كماً أو كيفاً، وذلك يعتمد على نوعية الدراسة، أما استخراج الاستنتاجات والتعميم والتنبؤ فهي جميعها عناصر مشتركة لمختلف المناهج. وما يجب أخذه بالحسبان أن هذا "المنهج" أو الأسلوب قد احتل أهمية كبرى في السنوات الأخيرة وفي مختلف أبحاث العلوم المختلفة بما فيها الدولية، ويدعي مناصروه بأنه الأكثر والأهم بين مناهج البحث الاجتماعي ملائمة لدراسة الواقع الاجتماعي، وأنه يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، وأنه المعتمد لدراسة الحالة أو المسوح الاجتماعية.

وكوجهة نظر أخير، ومهما ادعى مناصروه، ورغم استخدامه بكثرة في العلوم الإدارية والمالية حاليا، وخاصة في الدراسات الميدانية منها واستعانته بالاستبانة أو المقابلة، ويمكن اعتباره أداة مشتركة للأبحاث التي تتطلب دراسات ميدانية في علم السياسة، وليس منهجاً للدراسات الدولية وخاصة علم العلاقات الدولية أو الدراسات الدبلوماسية.

(٤– ٣): الإشكالية والفرضية:

وهما شيئان مختلفان يجب ألا يخلط بينها:

أ- **إشكالية البحث**: الإشكالية ليست الفرضية، حيث أنها مجرد سؤال متقن التصميم يبحث عن إجابة، وهو حق للباحث أن يطرحه بالطريقة التي يراها مناسبة وتلبي حاجياته لحل مشكلة البحث، وتكون بصيغة سؤال مباشر.

وفي جميع الأحوال، يفرض البحث على الباحث طرح إشكالية رئيسية أو تساؤل رئيسي ومجموعة من التساؤلات الفرعية ليصل إلى هدفه كاملا، حيث يطرح سؤالاً رئيسياً مباشراً يتماشى مع العنوان الرئيسي للبحث، بالإضافة لمجموعة أسئلة فرعية لعنوان كل فصل من فصول البحث تحتاج جميعها إلى إجابات محددة تكون محور دراسة بحثه.

ب- **فرضية البحث:**

أما الفرضية فهي ليست إشكالية (سؤال) ولا حتى نظرية، فالفرضية هي تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين: أحدهما المتغير المستقل وهو السبب والآخر المتغير التابع وهو النتيجة.

وكما يشير الباحثان، بوحوش والذنيبات، (١٠) في مؤلفهما المشار إليه في الهامش، "فإنه يمكن طرح فرض أو عدة فروض، والفرض لا يزيد عن كونه جملة لا هي صادقة ولا هي كاذبة، وهي

بمثابة العقد الذي يعقده الباحث مع نفسه للوصول إلى نتيجة مؤكدة لقبول الفرض أو رفضه، ولا بد أن تخضع للفحص العلمي وهي تعد ميكانيزمات (آليات) النظرية".

ويضيف الباحثان "أن الدراسات ذات المستوى المتعمق هي التي تحتوي على فرضية، ولذلك يتوقعان من طالب الدكتوراه أن يبني فرضيات وليس الباحثين الجدد".

ويذهب، فاخر عقل(١١)، أكثر بعداً من الآخرين، حيث يدمج بين الفرضية والنظرية بقوله: "النظرية وسميتها بالفرضية، يجريها العلماء، فإن ثبتت صحتها قبلت وأصبحت قانوناً أو حقيقة واقعة، وإلا رفضت وعمد العالم إلى نظرية أو فرضية أخرى يعيد عليها الكرة من التجريب والتمحيص والبحث. ويضيف: "وبديهي أن فرض الفروض وصياغة النظريات يدلان على مدى خصوبة العقل وإبداع الخيال وبعد النظر، وهذا لا يتأتي من ذكاء وحصافة فحسب وإنما يتأتي من خبرة ومعرفة أيضاً.

ورغم الاختلاف مع عقل بدمجه بين الفرضية والنظرية، فإن كلاهما مختلف، ولكن كل منهما يكمل الآخر ولا يتوصل للثانية دون الأولى، إلا أنه يتفق معه من حيث أن من يقوم بذلك هو عالم متخصص أو أستاذ أكاديمياً وباحث متمرس، وليس طالباً جامعياً مبتدئاً يحضر لنيل الإجازة في دراسته الجامعية أو مرشحا لنيل درجة الماجستير.

واستنادا لذلك، فعلى طالب الدراسات العليا في التخصصات الدولية وخاصة- علم العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية- أخذ ذلك بالاعتبار، والإطلاع على كتب المنهجيات المختلفة ليتعلم منها، على الأقل آليات أو ما تسمى "تقنيات" البحث العلمي، والتوجه بالكامل للكتب المتخصصة في العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية، وذلك للبحث عن إجابات لأسئلته التي لم تلق جواباً هنا.

كما أنه على الباحث المبتدئ أن يدرس جيدا المناهج المختلفة قبل التفكير بوضع مشروع خطة البحث، وأن يطلع على المرشد الصادر عن كلية الدراسات العليا في جامعته وتعليماتها بالخصوص، حتى لا يقع في بعض المغالطات، ويلقي جواباً أكيداً على سؤاله المشروع: ما العمل؟

كما أن على الأساتذة المدرسين لمادة أساليب ومناهج البحث العلمي والمرشدين والمشرفين عليهم، أن يرحموا الطالب المبتدئ من هذه التعقيدات، وأن يبتعدوا عن فرض آرائهم عليه بالقوة وأن يوفروا له الإرشاد الصحيح السهل كخطوة أولى نحو حياته المستقبلية كباحث. وبناء على ما سبق، سيتم عرض تفسيري لمجموعة من المناهج، والمقتربات، والأساليب، والأدوات المنهجية التي تظهر فقط في غالبية الكتب المتخصصة في مجال مواد العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والقانون الدولي، مع التعليق عليها والمقارنة بينها وتبيان كيفية استخدامها كلما أمكن ذلك، ويؤكد الباحث بما لا يدع مجالاً للشك بأن هذه الدراسة موجهة للطالب الباحث المبتدئ شكلاً ومنهجاً ومضموناً، وتمت صياغتها بأسلوب سهل ومعلومات لا مختصرة ولا مفصلة لتتماشى مع معرفة وإدراك من هي موجهة إليه.

خامساً: المناهج المختلفة في مجالات العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية:

ستقتصر المناهج التي ستتعرض لها الدراسة على علم العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية، مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز بينهما وبين علم السياسة، وكذلك أن هاتين المادتين وحسب مواضيع دراستها المختارة تخضع لتكامل منهجي وليس منهج واحد فقط. وأن علم العلاقات الدولية يدخل

ضمن إطاره العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والحضارية والجغرافية والإنسانية والبيئية.. الخ.

لذا فالباحث العربي المشرقي في هذا المجال، بحاجة للإفادة من جهود الباحثين ومنهجياتهم المختلفة في العلوم الاجتماعية الأخرى وحتى الإنسانية بما فيها الفلسفة من منطلق أن بلاده لها حضارة وتاريخ، لها مكان وزمان بين شعوب العالم، فهي "مهد الحضارات".

(٥- ١) المنهج التاريخي: (١٢)

التاريخ هو مختبر العلوم عامة سواء التطبيقية أو النظرية، ومنها العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها بما فيها الدراسات الدولية، ويجب على الباحث معرفة أحداث الماضي وتسلسلها، أي تحديد المشكلة أولاً- زماناً ومكاناً- ومن ثم جمع المعلومات اللازمة بعد الاطمئنان إلى دقة الوثائق التاريخية وصحة نسبتها إلى أصحابها، ومن ثم ربطها بالحاضر، ومن ثم محاولة التنبؤ بالمستقبل إن كان ذلك ممكناً ولديه كم من المعلومات (النسبية) ترشده لذلك.

كما يجب على الباحث المبتدئ أن يأخذ بالحسبان أن كثيراً من الحاضر الذي يعيشه يصعب عليه فهمه إن لم يعد للماضي، والعودة للماضي تعني استخدام المنهج التاريخي، وذلك بدراسة أحداث الماضي وقواها العميقة المرتبطة بها وربطها بمحيطها (بيئتها)، ومن ثم تتبع تطورها إلى الحاضر، وصفاً وتحليلاً ومقارنة للوصول للنتائج المتوخاة من البحث.

أو كما يشير جابر عبد الحميد جابر وأحمد كاظم:- (١٣)

"المنهج التاريخي [....] وأوضحنا أن هذا المنهج يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ولا يقف عند مجرد الوصف، وإنما يدرس هذه الوقائع والأحداث ويحللها ويفسرها ويقارن

بينها على أسس منهجية علمية دقيقة، بقصد التوصل إلى الحقائق والتعميمات، لا تساعد على فهم الماضي فحسب وإنما تساعد أيضا على فهم الحاضر بل والتنبؤ بالمستقبل".

وما يهم مواد العلوم الاجتماعية التي تدرس الدولة وعلاقاتها مع الدول الأخرى، أن هذه الوحدة الأساسية والأولى، مرتبطة علائقيا بالتاريخ ومنهجيته، فالتاريخ مهمته دراسة نشأة الدولة وتطورها الطبيعي والبشرى، من حيث المكان والزمان، ثم تطورها السياسي، بمفهومه الواسع، وذلك يساعد الباحث على فهم الأحداث التاريخية التي مرت بها، ودور القيادات التي حكمتها، ليستطيع الباحث وضع تصوراته واقتراحاته وتنبؤاته المستقبلية.

وتفصيلا لذلك فقد استخدم الجغرافيون السياسيون منهجين استنباطيين لدراسة الأقاليم السياسية في محاولة لوضع "نظريات".(١٤)

النمط الأول: وهو تقليدي، أو ما اصطلحوا على تسميته بأسلوب الأطالس التاريخية، وذلك بمحاولة إعادة بناء الأقاليم السياسية التي كانت موجودة في الماضي (الدولة الرومانية الموحدة- كمثال).

والنمط الثاني: هو محاولة البحث عن قواعد مشتركة في نشأة وتطور وانهيار الأقاليم السياسية، أو تكوين عام لتحليلهم.

والحقيقة، أن ما يهم الباحث ليس فهم محاولة بعض المفكرين وضع نظريات ومعرفتها المجردة، بل التعرف على المناهج والأدوات والطرق المختلفة التي تم استخدامها للوصول لهذه "النظريات" والتعمق البحثي في الموضوع الذي تمت دراسته، ومقارنته مع مواضيع أخرى، فكل موضوع هو (وحدة) قائمة بذاتها، وقد تتشابه وقد تختلف عن باقي الوحدات. وعليه، فمن الطبيعي أن يتناول

الباحث في دراسته أوجه التشابه والاختلاف، باستخدام أسلوب أو أداة المقارنة وليس "المنهج" المقارن كما يشير البعض.

وباختصار، على الباحث تتبع الخلفية التاريخية للوحدة السياسية (الدولة) التي يدرسها، منذ نشأتها وحتى اليوم، أي النشأة والتطور من النواحي التالية: التراب الوطني (الوطن) والإنسان (المواطن) المقيم عليها وتفاعلاته معها، و (السلطة الوطنية) التي تحكمهما، أخذا بالاعتبار التغييرات الطارئة حسب التقسيمات الزمنية: الحقب- القرون- العصور، والتقسيمات المكانية الجغرافية مثل: حضارة وادي النيل، والرافدين. وبلاد فارس، والأمريكيتين. الخ.

معتمدا على الكتب السماوية والوثائق التاريخية والاكتشافات الأثرية، وكل ما كتب عن الموضوع من: كتب أكاديمية أو متخصصة وأبحاث محكمة، والعودة باستمرار للموسوعات والقواميس.

(٥- ٢) المنهج القانوني:

وكما يدل اسمه، فهو المنهج الذي يقتصر على تحليل الجوانب القانونية التي تهم علاقات الدول مع بعضها، أو مع باقي الأشخاص القانونيين للمجتمع الدولي، وكذلك يستخدم لدراسة موضوع ما من زاوية القانون الدولي.

ولقد هيمن هذا المنهج إلى جانب المنهج الفلسفي، ولفترة زمنية طويلة على دراسة العلاقات بين الدول، ورافقهما منذ القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين التاريخ الدبلوماسي، ومع ظهور تخصصات كثيرة في العلوم الاجتماعية، أدى ذلك إلى انحسار دور الفلاسفة والمؤرخين، وهيمنة القانونيين الدوليين فيما بين الحربين وحتى السبعينات من القرن الماضي. حيث يظهر جلياً من الناحية الأكاديمية في فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وغالبية دول أمريكا اللاتينية، وانتقل للدول

المستقلة مع انحسار الاستعمار بما فيها بعض الدول العربية، مصر مثلاً، حيث كان قسم القانون الدولي العام تخضع له تخصصات العلاقات الدولية والمنظمات الدولية والدبلوماسية، ومازالت بعض الكتب تحمل عنوان القانون الدولي العام ومحتواها متعدد التخصصات الفرعية التي ذكرت سابقاً، وتباع في الأسواق وموجودة في مكتبات الجامعات.(١٥)

ولكن منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، بدأت المدارس التجديدية بالظهور حيث تتجه للاستقرار حاليا بتبنيها وجهات نظر تحديثية، والتخلي عن وحدانية الدولة كشخص قانوني دولي وحيد والاعتراف بوجود أشخاص دوليين آخرين. مما دفع لاختلاف في الأهداف وخاصة بين القانون الدولي العام وعلم العلاقات الدولية، وانحسرت دراسته لتقتصر على دراسة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي وتحدد حقوق وواجبات كل منهم. لذا فمنهجيته تختلف عن منهجيات باقي العلوم الاجتماعية الدولية وبالذات علم العلاقات الدولية نظرية وممارسة، فالواقع يشير إلى أن المجتمع الدولي الحالي تحكمه المصلحة الوطنية المدعومة بالقوة أو تبادل المصالح، أكثر من القواعد القانونية. وعليه "فالنظريات العلمية" للعلاقات تجاهلته أو استخدمه بعض منظريها لإضفاء جانب أخلاقي على طروحاتهم.

ورغم ذلك، فإن المنهج القانوني مازال يخدم كمنهج مساعد لابد لمتخصصي وباحثي الدراسات الدولية التعامل معه بحذر وبما يخدم بحثهم، بعكس الحقوقيين الذين يمكنهم التغلب على هذه الصعوبات استناداً إلى ارتباط القانون الدولي بالقوانين الوطنية للدول، واتخاذهم مناهج دراسة هذه القوانين كنموذج لدراسة القانون الدولي على الرغم من قصور الكتاب الحقوقيين العرب في معالجة منهجيات البحث في مؤلفاتهم وأبحاثهم وتوجيه طلبة البحث العلمي. وليكون الباحث منصفاً

فإن- الجامعة اللبنانية- قررت تدريس مادة المنهجية في القانون لطلبة البكالوريوس منذ عام ١٩٩٧، حيث سارع أساتذها لتأليف كتب متخصصة لطلبتهم. (١٦)

وكدلالة توضيحية على ما سبق ولمزيد من المعرفة لطلبة الدراسات العليا، فإذا أراد الطالب الباحث دراسة موضوع مثل:

(أ) **<u>الشخصية الدولية لمنظمة دولية بينحكوميه:</u>**- كمثال جامعة الدول العربية-، فيترتب على الباحث اللجوء إلى التكامل المنهجي، أي إلى ثلاثة مناهج لتحقيق غاية البحث وهي:

(١) **المنهج التاريخي:** لدراسة خلفيات نشوء وتطور المنظمة الدولية.

(٢) **المنهج القانوني:** لدراسة ميثاق المنظمة الدولية وأنظمتها وتعليماتها الداخلية وقراراتها وقوانين تعاملاتها مع غيرها من أشخاص المجتمع الدولي.. الخ. والنتيجة أنها جميعها متساوية فيما بينها من هذه الناحية.

(٣) المنهج الوظيفي: وذلك لإثبات الشخصية الدولية للمنظمة من ناحية سياسية واجتماعية (وظيفية)، وهي مختلفة فيما بينها، وشخصيتها الوظيفية التي تخضع لعدة معايير نظرية وتطبيقية هي نسبية.

(ب) **<u>ومثال آخر</u>: <u>دراسة دولة ما</u>**، ففي المجتمع الدولي المعاصر، جميع الدول صغيرها وكبيرها متساوية قانونياً (شكلياً)، ولكنها مختلفة وظيفياً، ولإثبات مثل هذه الفرضية يتم الاعتماد على مقومات الفعالية (القوة والضعف) بين الدول.

واستناداً لذلك على باحث العلاقات الدولية الأخذ بالمنهج القانوني أولا، ومسايرة التيارات المختلفة أو المدارس الفقهية المختلفة لإثبات تلك الشخصية، والانحياز إلى جانب التيار الفقهي المعاصر- أو ما يسمى بالتيار التحليلي الواقعي، وذلك للبرهنة على مدى صحة المساواة القانونية بين الدول أو أشخاص المجتمع الدولي المعاصر دون حكم مسبق، فالبحث سيوصله إلى بعض مبادئ هذه المساواة القانونية، وهي حقاً شكلية أكثر منها واقعية، وأن عدم المساواة هي الواقع الدولي القائم باستثناء المساواة الدبلوماسية.(١٧)

وكخلاصة، فإن هدف المنهج القانوني الدولي هو تحليل وتفسير القواعد القانونية التي "تحكم" هذا المجتمع الدولي وترتب حقوق وواجبات أشخاصه. وتشمل ما يلي: دساتير الدول- المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية- والتزامات الأطراف المتعاقدة، والجزاءات للمخالفات أو الخرق لها، وكيفية إعداد المعاهدات و "مساطرها": كالتوقيع عليها وتصديقها والتسجيل والتعديل والتجديد أو الانسحاب منها أو إنهائها، وتحليل عنصر المسئولية الدولية، والتكيف القانوني لعنصر الاعتراف الدولي (de Jure) والضمني (de Facto)، والتكيف القانوني لموضوع الحرب، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية إنشاءًا وتأسيساً وإيفاداً.. الخ. وتكوين المنظمات الدولية ومواثيقها وأنظمتها الداخلية، وعلاقاتها الدبلوماسية وشبه الدبلوماسية، وإنشائها لقواعد قانونية دولية.ز الخ.

والمهم هو الاستفادة من أصول استخدام هذا المنهج على الدولة والأخذ به كنموذج لدراسة باقي أشخاص المجتمع الدولي من منطلق أن الدولة هي الشخص الدولي الأول والمميز وليس الوحيد، وأن مناهج دراستها بمختلف التخصصات قد استقرت تقريبا.

(٥- ٣) المنهج الجغرافي "المورفولوجي":(١٨)

هو المنهج الذي يدرس الوحدة السياسية (الدولة) من حيث الشكل، بحيث تنطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية تنتظم تحت عنوانين رئيسيين هما: النمط أو القالب والتركيب أو البناء. وتشير الدراسة النمطية إلى الترتيبات والتنظيمات التي يكونها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكون الدولة، وإلى الارتباطات السياسية للدولة ككل، أي في التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية. (١٩)

أما الدراسة التركيبية أو البنائية، فتشير إلى دراسة حجم وشكل الدولة، والموقع والمظاهر الطبوغرافية للدولة، ومراكز الثقل السكاني أو التجمعات السكانية والاقتصادية والصناعية والزراعية وشبكات المواصلات البرية والبحرية والجوية، والحدود السياسية وموقع العاصمة وعواصم الأقاليم والمشاكل العرقية والدينية والأصول والمنابت للسكان، وحتى نسبة المواليد والوفيات والقوى العاملة والدخل القومي ودخل الفرد.. الخ.

وهذا المنهج يستخدمه الجغرافيون السياسيون ولكنه يخدم مجموعة من المواد الاجتماعية الأخرى وخاصة علم العلاقات الدولة، فهو حتمية جغرافية (طبيعية- بشرية- سياسية) لابد لباحث العلاقات الدولية من استخدامها بهدف الوصول إلى مدى تأثير العامل الجغرافي في قوة أو ضعف الدولة ومن ثم مقارنتها مع الدول الأخرى من هذه الناحية للتوصل لمدة دورها الجهوي والإقليمي والقاري والعالمي. ويحتاج هذا المنهج في بعض عناصره إلى الاستعانة بالمنهج الإحصائي نظراً لمعطياته الرقمية الكثيرة.

(٥- ٤) المنهج الوظيفي:(٢٠)

رغم وروده في بعض مؤلفات العلاقات الدولية أو المنظمات الدولية أو علم السياسة أو الجغرافيا السياسية أو الدراسات الدبلوماسية، كمقترب أو نظرية، فإنه منهج يدل اسمه ومضمونه على ذلك.

فهو يهتم بدراسة وظيفة أو وظائف أشخاص المجتمع الدولي بشكل عام، والدولة بشكل خاص داخلياً وخارجياً، وكل وحدة سياسية مقسمة بالطبع لوحدات فرعية مختلفة لكل منها وظيفتها، ولكنها مرتبطة بعضها ببعض وبالعاصمة المركزية. أي تبعية البحث يجب أن تكون نظميه: نظام رئيسي وأنظمة فرعية.

وعليه فهذا المنهج يدرس وظائف الأقاليم المختلفة للدولة، أي النظم الفرعية والموزعة جغرافيا وإداريا، ومن ثم يجمع دراسة الأجزاء لدراسة الكل، أي الدولة، وذلك للوصول لمعرفة مدى ضعفها أو قوتها داخلياً، ومن ثم يتناول دراسة الوظيفة الخارجية للدولة بمختلف علاقاتها الدولية من: سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية وأمنية.. الخ، سواء أكانت علاقات ثنائية أو مؤسساتية متعددة الأطراف مع مختلف التنظيمات الدولية البينحكومية والمؤسسات غير الحكومية.

ويستخدم هذا (الكل) بمقارنته مع (الكل) لدول الجوار (الجهوي)، أو المحيطة وشبه المحيطة (البعد الإقليمي) أي مقارنة مقدرة الدولة مع مقدرة الدول المحيطة لمعرفة موقع ودور الدولة الجهوي ومن ثم الإقليمي وصولا للعالمي.

(٥- ٥) المنهج السلوكي:

تشارك السلوكية المنهج الوظيفي القائم على التقسيم التنظيمي (والذي تم التعرض له في النقطة السابقة) في دراسة العلاقات الخارجية للدولة وباقي الأشخاص الدوليين، من منطلق وجود نموذج سلوكي يجعل النظام يؤدي وظيفته بشكل ملائم.

وقد أخذ مفكرو علم الاجتماع والسياسة هذا المنهج عن الدراسات "البيولوجية" و "السيكولوجية" والرياضية والاقتصادية، وحاولوا تطبيقه لتحليل سلوكيات النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجماعات الضغط والرأي العام، ودراسة شخصية رجل الدولة في عملية صنع القرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي.

ومضمون هذا المنهج حسب أتباعه أنه يعمل على تجميع المعطيات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها من خلال وصف مقارن وعلمي وموضوعي للمعلومات، أو كما يشير صبري مقلد "أن هذا المنهج يقوم على تفهم العوامل التي تحيط بالتغيير في التراكيب الاجتماعية للدول وانعكاسات هذا التغيير على قوتها السياسية، كما يخدم في تحليل المؤثرات البيئية الانفعالية والثقافية التي تتحكم في سلوك الجماعات والدول وتحديد اتجاهاتها من مواقف السياسية الخارجية.(٢١)

وقد جاءت هذه "النظرية" كرد فعل سلوكي لأتباعها على طروحات باحثي الجيلين السابقين من المفكرين أتباع المدرستين: المثالية والواقعية، وليطعن روادها في النظريات التقليدية بحجة محدودية إمكانياتها البحثية في تحديد وتحليل المشكلات الدولية الرئيسية، وبأن المشاكل الدولية السابقة تختلف عن المشاكل الحالية، وبأن المناهج المستخدمة من قبل باحثي المدرستين السابقتين أصبحت عاجزة عن مجارات الحاسوب وتطور أساليب تخزين المعلومات، وأن الاسترجاع والتحليل يعززان إمكانية اختيار النظرية ويقدمان فرصة لنظرية العلاقات الدولية.(٢٢)

ومن حيث مناهج البحث لدى رواد المدرسة السلوكية، يشير، ناصيف حتي، بأن "أبرز أنواع التقنيات والمناهج المستعملة في البحث وجمع البيانات في المدرسة السلوكية هي التحليل المقارن، وتظهر الأمثلة على ذلك في فصل السياسة الخارجية، ودراسة الحالة، للتوصل إلى استنباط فرضيات؛ والتحليل الكمي القائم على القياس الكمي بأشكاله الرياضية المختلفة، وتحليل المضمون، وتحليل العامل والمسح العام ويعرف بالمحاكاة (تقمص الشخصيات) خاصة في الدراسات الإستراتيجية ودراسات التفاوض".(٢٣)

وقد تعرضت المدرسة السلوكية وما زالت لنقد كثير، ومناهج البحث المشار إليها سابقا هو بوضوح ليست مناهج بل عبارة عن مجموعة من الأدوات للمناهج (كالتحليل المقارن أو المضمون والعامل.. الخ) في العلوم البحتة، استخدمها علماء الأحياء والرياضيات وأخذها عنهم علماء النفس، فاستعارها مفكرو علم الاجتماع وأساؤوا استخدامها لعدم وجود خلفية لهم بتلك التخصصات، مما أدى إلى فشلها في مجالات كثيرة ونجاحها في مجالات محدودة جداً مثل: سلوكيات الأفراد والقيادات أو جماعات الضغط الوطنية والدولية، وقد تخدم الباحثين في السياسة الخارجية والدبلوماسية لدراسة نفسيات صناع ومتخذي القرار، أكثر من أي مجال آخر. والخلاصة هي دراسة نظرية تخلط بين التنبؤ العلمي والتكهن بالمستقبل وهذا الأخير لا يستند إلى أية ركيزة علمية.

المهم أن يطلع الباحث المبتدئ على أطروحات هذه المدرسة، ويأخذ منها ما يهمه أي أسمها- السلوكية- ويطلع على مناهجها وأدواتها ومجالات دراستها، وأن يستخدمها فقط ضمن إمكانيته لدراسة السياسة الخارجية للدولة وأداة تنفيذها الرئيسية الدبلوماسية.

(٥- ٦) نظريات سلوكية مختلفة:

وقد أدخلت السلوكية "نظريات" ومفاهيم عديدة لعلم العلاقات الدولية، سيتم عرض موجز لبعض منها فيما يلي:

أ- **نظرية اللعبة:** ترتبط هذه النظرية بالمدرسة السلوكية من خلال دراسة سلوك عدد من الأشخاص الدوليين "كدول ومنظمات دولية، حيال قضية ما أو أزمة دولية: كحرب الخليج الأولى أو الثانية أو الثالثة، وتعداد أفضل السلوكيات الممكنة، ووضع الردود المناسبة عليها، أي وضع الافتراضات المختلفة حيال الإستراتيجيات للدول.

ب- **نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية:** وما يهم هذه الدراسة هو صناعة القرار واتخاذه في السياسة الخارجية، من خلال تحليل وتفسير الظروف والعوامل والمؤثرات التي ترتبط بصناعة القرار، وتؤثر على سلوك صانعيه ومتخذيه عند إصدارهم لقراراته، وتستند على مجموعة من المناهج والأدوات: كالجغرافية والتحليل النفسي والسلوكي وحتى التاريخ والقانون والقيم، وتتضمن عناصر وصفية ومعيارية وتوقعية.(٢٤)

وعلى الباحث العالمثالثي الانتباه عند دراسة صناعة القرار في دولته، بسبب عدم استقرارية الأنظمة السياسية في تلك الدول وتبعيتها واختلاف البيئة والثوابت والمتغيرات والمصالح بين الدول المستقرة وغير المستقرة.

ج- **"نظرية المحاكاة" أو تقمص الشخصيات:** وتستخدم لتدريب الطلبة وخاصة طلبة الكليات الحربية والشرطية والمعاهد الدبلوماسية، وبها فائدة تطبيقية لدراسة حالات افتراضية

معينة لطلبة الدراسات الدولية. وهي أكثر الأساليب شيوعا في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية، وتقوم على تخيل وجود أزمة دولية، وإسناد أدوار محددة لعدد من الطلبة بتقمص شخصيات ممثلي دول لدى منظمات دولية- ومهمتها تحليل كافة أبعاد الأزمة والتوصل لمجموعة من التوصيات أو القرارات التي تصلح لحل الأزمات. عيبها أنها تقوم على افتراضات قد تحدث أو لا تحدث، ولا تصلح لعمل توقعات بشأن سياسات الدول. (٢٥)

(٥- ٧) منهج تحليل القوة:

بداية هو ليس منهجاً قائماً بحد ذاته، بل تركيبة من مناهج وأدوات مختلفة لها، ويشمل مضمونه المناهج السابقة.

فالتحليل هو أداة مشتركة بين جميع المناهج، أما القياس فهو أداة منهجية مستخدمة منذ العصور القديمة وتمتاز بقياس الكل، والنتيجة هي إما كلية أو جزئية. ويستخدم للتفسير والمقارنة بهدف الوصول إلى نتائج تفسيرية مقنعة.

ويعتمد هذا المنهج على مقومات مختلفة، منها الطبيعية ومنها البشرية ومنها ما هو ناتج عن تفاعل بعضهما ببعض، ومن بين هذه المقومات أو "القوة العميقة" العامل الجغرافي. إلا أن استخدام المنهج أو "الحتمية" الجغرافية وحده لدراسة الدولة وعلاقته بمحيطها به قصور كبير، رغم أنه استند عليها كثير من المفكرين الجغرافيين والسياسيين وأولوها أهمية قصوى: كالألماني راتزل والبريطاني ماكندر، ودراستهم للعلاقة بين الجغرافية والسياسة وطموحهم للبرهنة على تبعية السياسة الخارجية للدول للعامل الجغرافي.

والأكثر منهم تحمساً لهذا العامل الجغرافي فيكتور كوزان (Victor COUSIN)، والنص التالي أكبر دليل على تعصب المذكور للجغرافيا حيث قال: "أعطوني خريطة بلد ما وشكله ومناخه ورياحه، وكل جغرافيته الفيزيائية، أعطوني منتجاته الطبيعية ومجموعة نباتاته وحيواناته.. (الخ)، وأنا أتكفل بأن أقول لكم جازماً من سيكون رجل هذا البلد، وما سيكون دور هذه البلد في التاريخ، ليس قولاً اتفاقاً بل قولاً بالضرورة، وليس في زمن معين بل في كل الأزمنة". (٢٦)

وعليه فالأفضل للباحث المبتدئ في العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية إتباع طرق البحث لمفكري وباحثي علم العلاقات الدولية، والذين يربطون القوة الجغرافية بمجموعة من القوة الأخرى: كالديموغرافية والاقتصادية والتقنية والعسكرية والدبلوماسية وأخيراً الشعبية، واستخدامها كمعايير للوصول لما يسمى (اللامساواة الفعلية بين الدول)، وذلك بقصد تبيان مدى قوة كل دولة أولاً ومن ثم مقارنتها للوصول لترتيب هرمي بين الدول حسب عنصر (الفعالية) ثانياً. (٢٧)

وهذه المعايير (المقومات) يمكن إدراجها مع تفصيلات مكوناتها بالشكل التالي:

١- القوة الجغرافية (المورفولوجية): أي المكونات الطبيعية أو الجغرافية أو المكانية البيئوية وتشمل: الحجم، الشكل، الموقع، المظاهر الطبوغرافية، المناخ، الحدود، المياه، الجفاف، طبيعة التربة، شبكات الاتصالات والمواصلات البرية والبحرية والجوية.

٢- القوة البشرية (الديموغرافيا): السكان، عددهم وتصنيفهم حسب الجنس، توزيعهم وكثافتهم السكانية، نسبة الولادة والوفيات، صحتهم، تركيبتهم العرقية والدينية والاجتماعية، القوى العاملة والمهارات- التعليم-، الصفات القومية والمعنوية (النفسية)، الهجرات الداخلية والخارجية.

٣- القوة الاقتصادية والصناعية- التكنولوجية والتجارية والمالية: المواد الخام، التصنيع، الرساميل، الموارد التجارية للدولة، العلاقات التجارية الدولية، الأسواق، طرق المواصلات، وسائل وشبكات المواصلات والاتصالات، العضوية في منظمات تجارية واقتصادية وسياسية إقليمية ودولية، اتفاقيات تجارية ومالية دولية، علاقات مع شركات متعددة الجنسيات، القطاع العام والقطاع الخاص، الناتج الوطني الخام، دخل الفرد، المديونية....

٤- قوة الثروات الطبيعية والتكنولوجية: لا أحد ينكر العلاقة القوية بين ملكية الثروات الطبيعية ومقدرة الدولة، فهو عامل أساسي من عوامل القوة يرافقه عامل المقدرة التقنية، فالاتصالات والمواصلات الحديثة التي أثرت بشكل كبير على جميع أوجه الحياة في الدولة وتشمل هذه القدرات: المواد الخام، خصوبة التربة، الثروة الحيوانية، الثروات المائية، الثروات الغابوية، التصنيع، صناعات خفيفة ومتوسطة وثقيلة، السلاح التقليدي والسلاح النووي والتكنولوجي المتطور، والتقدم أو التخلف العلمي، ووجود أو عدم وجود مراكز الأبحاث والباحثين الوطنيين ونسبة ميزانية الدولة بالخصوص....

٥- مقدرة السلطة ونوعيتها: النظام السياسي، رئاسة الدولة، الحكومة، الإدارة، أسلوب الحكومة والتعاملات الداخلية والخارجية.

٦- القوة المستمدة من العلاقات الخارجية: العلاقات الثنائية والمتعددة، العضوية في المنظمات الدولية والأحلاف، العلاقات الدبلوماسية وأجهزتها الفرعية ونوعيتها، الهيمنة، التبعية.

٧- العامل الإيديولوجي والثقافي: رغم صعوبة تحديد هذا المفهوم بدقة إلا أنه يشمل مجموعة القيم والعقائد والأفكار والسلوكيات السائدة في مجتمع ما، وقد ازدادت قيمته مع زيادة العلاقات بين الدول والتبعيات الإيديولوجية على المستويين الإقليمي والعالمي وتأثيرهما في سلوك الدول، وكذلك مع توسع شبكة العناصر المؤثرة فيها من وسائل إعلام الفضائيات والاتصالات الدولية الرقمية وثورة الحاسوب والانترنت والربط العالمي عبر الأقمار الصناعية، بشكل عام الثورة التكنولوجية الهائلة في السنوات الأخيرة.

ويندرج تحت هذا العامل: الدين، اللغة، العرق والأقليات، العقيدة الوضعية والأحزاب السياسية، الديموقراطية وحقوق الإنسان، والتبعية الإيديولوجية، والشعور القومي، والعادات والتقاليد، والاختلافات الاجتماعية، والتبعية الثقافية، وتحركات الشعوب للمطالبة بحقوقها الإنسانية (الثورات العربية).

٨- شخصية القائد والقيادة والعوامل النفسية المؤثرة باتخاذ قراراته: قيادة فرديه أو جماعية، مؤسسيه، وردود الفعل النفسية المؤثرة في الشعب (الرأي العام)، وتلاحم الشعب والعرش أو الرئاسة. وقد لاقى هذا العامل النفسي وما يزال اهتماماً كبيراً من متخصصي وباحثي علم العلاقات الدولية، رغم أنه ليس بجديد عليها، ولمجرد التذكير، فإن أفضل من استخدمه وببراعة في دراسته ابن خلدون (١٣٢٢- ١٤٠٦) والمولود في شمال إفريقيا من عائلة أندلسية، وذلك في- المقدمة-، حيث قدم مشروعاً طموحاً لما نسميه اليوم بالتاريخ العالمي، كما يعتبر بحق المؤسس لعلم الاجتماع، ومن القلة في زمانه التي عددت وعالجت مجموعة العوامل المؤثرة في الحضارات أو الدول: مثل الجغرافية والمناخ والعوامل الاقتصادية والسياسية وإدخاله للعامل النفسي (العصبية) في دراسته لشعوب وحكام زمانه. وفلسفة

هذا العامل تدور حول أن المحدد الأساسي ليس هو المحيط الموضوعي بحد ذاته، وإنما إدراكه الذاتي من طرف صانع القرار الخارجي، بكلمات أخرى ليس الواقع وإنما انتقاء الواقع، فهو جوهر هذا العامل السيكولوجي.

أما بخصوص شخصية القائد، فإن كثيراً من الدول الصغرى لا تتمتع بعوامل القوة المادية، إلا أن شخصية زعيمها أو متخذ القرار فيها، تكون بحد ذاتها عاملاً مؤثراً في علاقاتها الخارجية، من حيث أنه بصفته- الشخصية الأسمى- في دولته، يتصرف باسمها ولمصلحتها. وقد تتشابه شخصية رجلي دولة، فهذا لا يهم، بل ما يهم الباحث هو معرفة المكونات النفسية لطباع رجل الدولة رغم صعوبتها حتى للمقربين منه، لأن طبيعة الإنسان سر يصعب اكتشافه. وعليه فنتائج دراسة الباحث ستكون نسبية. (٢٨)

وبناء على هذه العوامل الثمانية المؤثرة في قوة الدولة داخلياً وخارجياً، ورغم أنه لابد لباحث العلاقات الدولية الأخذ بها ليكتمل بحثه. أخذاً بالاعتبار أنه وجهت مجموعة من الانتقادات لهذا "المنهج"، فالبعض ينتقد بعض الجوانب منه بحجة العجز في الحصول على معطيات إحصائية وافية، والبعض الآخر يجد أنه أفضل المناهج رغم نسبيته، بحجة أن النسبية تخص غالبية أعضاء المجتمع الدولي إن لم يكن جميعهم. وعليه، فهذا "المنهج" التحليلي هو بالطبع "منهج" دراسة مقارنة ويمكن تطبيقه على أربعة مستويات هي: الدولة- المنطقة الجهوية (دول الجوار)- والإقليمية- والعالم أجمع. مع الأخذ بالاعتبار أنه يحتاج ليكتمل للمنهج الإحصائي لأنه كمي بطبيعته، ويعتمد على الأرقام التي لابد من تحويلها إلى معلومات، وهذه مهمة علم الإحصاء ومناهجه.

(٥- ٨) المنهج الإحصائي:

يشكل هذا المنهج حالياً أكثر مناهج البحث العلمي انتشاراً واستخداماً للباحثين، ويمتاز عن باقي المناهج العلمية باعتماده على التعبير الرقمي للظواهر الدراسية وتحليلها في مختلف العلوم الاجتماعية والإدارية والمالية.. الخ.

وأهمية هذا المنهج، أنه يساعد الباحث على تلخيص النتائج المتوصل إليها بشكل مقبول نسبياً، كما أنه يساعد الباحث على استخلاص النتائج العامة من الجزئية، ويمكنه توقع النتائج المستقبلية، مع عدم التعميم.

ويستفاد من هذا المنهج بصفة خاصة في أثناء دراسة المقومات الديموغرافية: عدد السكان، الولادات، الوفيات، القوى العاملة بمختلف أنواعها وأشكالها، التعليم، الهجرة، والمقومات الاقتصادية بمختلف أنواعها، والقوة الدبلوماسية والعسكرية للدولة. ولكن يجب على الباحث الانتباه، لأن الأرقام نسبية، وتختلف مصداقيتها من دولة إلى أخرى لأهداف سياسية ونفسية، وعلى الباحث الاعتماد على التقارير السنوية التي تصدر عن المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة عالمية أو إقليمية، ومقارنتها قبل استعمالها مع ما يحصل عليه من الدول. وسيجد الباحث في بعض الإحصائيات الدولية أنه مشار بنجمة إلى جانب الدولة تحيل إلى أسفل الصفحة أو الجدول أو الخريطة، وتعني أن الإحصائيات تقديرية.

كما أن على الباحث أن يأخذ بالحسبان أن ما يهم الإحصائيين قد لا يهم الجغرافيين أو باحثي علم السياسة أو العلاقات الدولية، فكل منهم يبحث عن العلاقات ذات المغزى الذي يهمه ليستخدمها لصالح بحثه، فمثلا استخدام أو ترجمة أعداد السكان إلى كثافة السكان المديني أو الريفي يعكس بصورة عامة مدى التقدم التكنولوجي والإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات في

كل دولة، وبالتالي يعطي صورة واضحة نسبياً عن توزيع مصادر الدخل الوطني ومن ثم داخل الفرد.(٢٩)

الخاتمة:

تخلص هذه الدراسة إلى محاولة إعطاء الباحث الجامعي المبتدئ في مجال الدراسات الدولية وخاصة العلاقات الدولية والدبلوماسية، جواباً على سؤاله المشروع.. ما العمل؟، وذلك بالعرض الموجز لمجموعة رئيسة من المناهج العلمية التي سيحتاج لاستخدامها في أبحاثه وأساليب استخدامها، وعليه التقيد بما جاء في متن الدراسة أو في الهوامش من مراجع للحصول على تفسيرات أشمل لم تستطع هذه الدراسة تغطيتها، وذلك سعياً وراء المعرفة المبسطة لأصولها ومفاهيمها ومضامينها والمناهج والأدوات التي استخدمت لدراستها، والابتعاد عن تعقيداتها لأن البعض منها وخاصة ما يحمل صفة "نظرية" لا تهمه في هذه المرحلة من حياته البحثية، فهي تشوش أفكاره لأنها قائمة على مجموعة من الفرضيات وليس التساؤلات البسيطة المطلوبة من الباحث المبتدئ في هذه التخصصات، ولا يستطيع فهمها أو التعامل معها إلا باحثون ذو خبرة ومقدرة واختصاص. وليعلم بأن الهدف من هذه النظريات هو محاولة الوصول "لنظرية علمية" للأوضاع والمشكلات المعقدة والمتغيرات السريعة للمجتمع الدولي، أو كما يعتقد البعض منهم، لتكون "حتميات" لدارسي الدراسات الدولية، والحقيقة أنها مجرد تخمينات ومحاولات اجتهادية لفهم أفضل لهذا المجتمع الدولي الفوضوي، وأنها إن انطبقت ظرفياً على دولة لا تنطبق على أخرى.

كما على الباحث أن يعرف ما يفكر به الآخرون ضمن بيئاتهم ودوافعهم وأهدافهم المختلفة، وعليه أن يتمسك ببيئته وثقافته وحضارته ويعرفها جيداً قبل وبعد أن يعرف ما للآخرين، لتكون حافزاً له لتكوين شخصيته الذاتية دون تقمص لشخصيات الآخرين أو العيش في بيئتهم.

الهوامش:

(١)مجموعة القناعات التي تجمع بين البرديغم ( ): ويعني "النموذج الإرشادي"- مصطلح استخدمه توماس كون ( ) دون تحديد لماهيته في أوائل الستينات من القرن العشرين، وأخذه عنه منظرو العلاقات الدولية، والغرض منه إدخال بعض التنظيم في الحقل النظري للعلاقات الدولية، نظراً للفوضى أو الأزمة التي طغت على هذا الحقل في الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي. ويشير (كون) إلى أن هذا المصطلح هو أكثر شمولية في مدلوله من النظرية، إذ يرمز إلى أفراد مجموعة علمية من الباحثين في ميدان معين وفي حقبة معينة. (كتابة- هيكلة الثورات العلمية..) أو الأصل بالإنجليزية:

- Thomas S، Kuhn: "The Structure of Scientific Revolutions": University of Chicago: 1962.

(٢)الفانك، فهد: تحليل إخباري تحت عنوان "الشرق الأوسطية ومستقبل التعاون والتكامل العربي.." (صحيفة الرأي الأردنية)- العدد (٩٤١١)، عمان، السبت ١٩٩٦/٦/٨، صفحة الغلاف، القسم الثاني.

(٣)خلف، محمود: "مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (الطبعة الثالثة)، دار زهران للطباعة، ١٩٩٧، عمان، ص (٩٧) وما يليها.

(٤)يخلط البعض بين المناهج والأساليب والأدوات: فالمناهج تحدد السياسات والبرامج العلمية تحقق الأهداف المعنية للبحث: كالمنهج القانوني أو التاريخي أو الوظيفي، بينما

الأساليب هي الوسائل أو الطرق أو الأساليب أو الأدوات التي تساعد على تنفيذ البحث: كالوصف والتحليل والتفسير والمقارنة.

(٥)لمزيد من المعرفة والتفصيل، يرجى العودة إلى كتب نظريات العلاقات الدولية، والإطلاع على ما كتب عن "المدرسة المثالية" و "المدرسة الواقعية" والواقعية الجديدة أو مجموعة المدارس "العلمية الكمية" القائمة على الإحصائيات واستخدام الحاسوب: كالسلوكية والوظيفية ونظرية النظم..- وكلها مدارس أنجلوسكسونية-.

(٦)جميع المراجع العربية التي تورد اسم عالم الاجتماع الفرنسي أوغست كومت (   ) تكتبه (كونت) بحرف النون في آخره، والصحيح أنه بالفرنسية إذا وقع حرف الميم أو النون بعد الواو لا يلفظ، ولكن لتمييزه عربياً يفضل كتابته وتمشيا مع اللغات الأوروبية الأخرى بلفظ (الميم) ليكون- كومت.

(٧)لمزيد من الإيضاح، يرجى العودة للمراجع التي تورد هذا "المنهج"، وعلى سبيل المثال: أنظر: رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: "ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (١٩٩٢)، ص ص: (١٠٥ و١٠٦).

(٧- أ) أنظر: طليس، صالح: "المنهجية في دراسة القانون"، (ط١)، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.

(٨)أنظر: فان دالين، ديوبولد: "مناهج البحث في التربية وعلم النفس"، (ط٤) ترجمة مجموعة من الأساتذة الجامعيين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (١٩٩٠)، ص (٢٧٩).

(٩)عبيدات، ذوقان وآخرون: "البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه"، (ط٤)، دار الفكر للنشر، عمان، (١٩٩٢)، ص ص (١٨٧- ١٩٦).

(١٠) بوحوش، عمار والذنيبات، محمد: "مناهج البحث العلمي- أسس وأساليب"، مكتبة المنار، الزرقاء، (١٩٨٩)، ص (٣٧).

(١١) عقل، فاخر: "أسس البحث في العلوم السلوكية": دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٧٩)، ص (٩٨).

(١٢) إن غالبية كتب المناهج أو بعض الكتب المتخصصة بنظريات العلاقات الدولية تتطرق للمنهج التاريخي، فما على الباحث المبتدئ إلا العودة لهذه المراجع ليستفد منها.

(١٣) عبد الحميد، جابر وكاظم، أحمد خيري: "مناهج البحث في التربية وعلم النفس"، (ط٢)، دار النهضة العربية، القاهرة (١٩٧٨)، ص ص (١٠٣- ١٣٤).

(١٤) لمزيد من المعرفة، أنظر: السماك، محمد: "الجغرافيا السياسية- أسس وتطبيقات"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، (١٩٨٨)، ص ص (٣٨ و ٣٩).

(١٥) أنظر على سبيل المثال لا الحصر: أبو هيف، علي: "القانون الدولي العام"، (ط١١)، منشأة المعارف، إسكندرية، ١٩٧٥.

(١٦) الحجار، حلمي محمد والحجار، رامي محمد: المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية"، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٠. وكذلك أنظر:

– طليس، صالح: المنهجية في دراسة القانون، (ط١)، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.

(١٧) خلف، محمود: مرجع سبق ذكره، ص ص (١٥٩ وما يليها).

(١٨) السماك، محمد: مرجع سابق، ص ص (٣٩ و ٤٠).

(١٩) رياض، محمد: "الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك"، (ط٢)، دار النهضة العربية، بيروت، (١٩٧٩)، ص (٥٠).

(٢٠) حتي، ناصيف: "النظرية في العلاقات الدولية"، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٩٨٥)، ص (٤٠) وما يليها.

(٢١) مقلد، إسماعيل صبري: "العلاقات السياسية الدولية"، منشورات ذات السلاسل، الكويت، (١٩٨٥)، ص (٢٥).

(٢٢) دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، (١٩٨٥)، ص ص (٣٣٦- ٣٦٩).

(٢٣) حتي، ناصيف: مرجع سابق، ص (٤٣).

(٢٤) لمزيد من المعرفة ونظراً للأهمية: يرجى العودة إلى:

- مقلد، إسماعيل صبري: مرجع سابق، ص (٣٠٥)، وكذلك
- دورثي جيمس..: مرجع سبق ذكره: ص ص (٣٠٥- ٣٣٤).

(٢٥) للتفاصيل: مقلد، إسماعيل صبري: مرجع سابق، ص ص (٣٦ و ٣٧).

(٢٦) رينوفان، بيير ودوروزيل، جان: "مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية" (ط٢)، مترجم، منشورات البحر المتوسط وعويدات، بيروت- باريس، (١٩٨٢)، ص ص (٤١ و ٤٢).

(٢٧) خلف، محمود: مرجع سابق، ص (١٧٢ وما يليها). وكذلك

(٢٨) كولار، دانيال: "العلاقات الدولية"، ترجمة- خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، (١٩٨٠)، ص ص (٤٣- ٤٦).

(٢٩) يرجى الإطلاع على سبيل المثال:

- رياض، محمد: مصدر سابق، ص ص (٢٨ وما يليها).

المراجع:

أولا: الكتب بالعربية:

- أبو هيف، علي: "القانون الدولي العام"، (ط١١)، منشأة المعارف، الإسكندرية، (١٩٧٥).

- بوحوش، عمار والذنيبات، محمد: "مناهج البحث العلمي- أسس وأساليب"، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، (١٩٨٩).

- حلمي محمد الحجار ورامي حلمي الحجار: "المنهجية في حل التراعات ووضع الدراسات القانونية"، منشورات الحلبي، بيروت، (٢٠١٠).

- حتي، ناصيف: "النظرية في العلاقات الدولية" دار الكتاب العربي، بيروت، (١٩٨٥).

- خلف، محمود: "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، (ط٣)، دار زهران للنشر، عمان، (١٩٩٧).
- دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، (مترجم)، كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، (١٩٨٥).
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: "ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (١٩٩٢).
- رياض، محمد: "الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك"، (ط٢)، دار النهضة العربية، بيروت، (١٩٧٩).
- رينوفان، بيير ودوروزيل، جان: "مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية"، (ط٢)، مترجم، منشورات البحر المتوسط وعويدات، بيروت/ باريس، (١٩٨٢).
- السماك، محمد: "الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل- العراق، (١٩٨٨).
- شكري، محمد عزيز: "مدخل إلى القانون الدولي العام"، (ط٤)، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، (١٩٩٠- ١٩٩١).
- طليس، صالح: "المنهجية في دراسة القانون"، (ط١)، منشورات زين الحقوقية، بيروت، (٢٠١٠).
- عبد الحميد، جابر وكاظم، أحمد خيري: "مناهج البحث في التربية وعلم النفس"، (ط٢)، دار النهضة العربية، القاهرة، (١٩٧٨).

– عبيدات، ذوقان وآخرون: "البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه"، (ط٤)، دار الفكر للنشر، عمان، (١٩٩٢).

– عقل، فاخر: "أسس البحث في العلوم السلوكية"، دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٧٩).

– فان دالين، ديوبولد: "مناهد البحث العلمي في التربية وعلم النفس"، (ط٤)، مترجم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، (١٩٩٠).

– الفانك، فهد: "تحليل إخباري: الشرق الأوسط ومستقبل التعاون والتكامل العربي.."، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (٩٤١١)، عمان، (١٩٩٦).

– كولار، دانيال: "العلاقات الدولية"، مترجم، دار الطليعة، بيروت، (١٩٨٠).

– مقلد، إسماعيل صبري: "العلاقات السياسية الدولية"، منشورات ذات السلاسل، الكويت، (١٩٨٥).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

– KUHN، Thomas S. "The Structurem of Scientific Revolutions"، University of Chicago، 1962.

– MERLE، Mercel: "Sociologie des Relations Internationals "، (20 Ed.). Paris، Jurisprudence Dalloz.